مجلة جامعة الملك عبد العزيز: العلوم الهندسية، م ١٧ع٢، ص ص: ٣- ٢٩(٢٠٠٦م/١٤٢٧هـ)

الصناعات الوطنية في المملكة العربية السعودية: التحديات المستقبلية وطرق مواجهتها

سراج يوسف عابد

قسم الهندسة الصناعية- كلية الهندسة- جامعة الملك عبد العزيز

جدة – المملكة العربية السعودية

المستخلص. إن التغيرات الاقتصادية العالمية المتلاحقة وبوتيرة متسارعة تفرض تحديات جسيمة على العالم العربي على مستوى حرية التجارة الدولية وتحرير رؤوس الأموال العالمية. هذه التحولات الدولية تؤسس لنظام عالمي مطلوب من العالم العربي الاندماج فيه سواء كان ذلك عن اقتناع أو على مضض. يحمل هذا النظام العالمي في طياته الكثير من المخاطر وإن كان يحمل أيضا الكثير من الفرص التي يمكن استثمارها. والمحصلة النهائية لأي أمة سوف تتحدد بمدى الكفاءة والجدية في التعامل معه، وينبغي عليها بذل أقصى جهودها لمعالجة الآثار السلبية والاستفادة من الآثار الإيجابية. تبذل المملكة العربية السعودية جهوداً كبيرة لتوطين الصناعة بالمملكة من خلال زيادة الإستثمارات الصناعية

وتشجيع القطاع الخاص وتوفير البنية التحتية اللازمة، ووضع التشريعات والسياسات التي تساعد على تنشيط القطاع الصناعي. وبرغم تلك الجهود المبذولة إلا أن الصناعة الوطنية بالمملكة تواجه تحديات كبيرة متمثلة في التقلبات السياسية والاقتصادية على المستوى العالمي، واتفاقيات التجارة الحرة سواءً التي تتبناها منظمة التجارة العالمية أو تلك الإقليمية والعربية. ونظراً لأن الصناعات الوطنية السعودية في مراحل النمو الأولى فإنها بحاجة إلى الدعم والتطوير للوصول بها إلى القدرة التنافسية العالية في سوق عالمية تهتم بالجودة العالية والتكلفة المنخفضة، ويمكن أن يتأتى ذلك بإكساب الصناعة الوطنية لقدرات معينة، وإجراء تطوير شامل على المحاور الرئيسية التي لها تأثير مباشر على الصناعة بداية بالاقتصاد الوطني، ثم القطاع الصناعي، ووصولاً إلى تطوير أداء الشركات الصناعية.

١- مقدمة

تتنامى حدة المنافسة فى سباق التقدم الاقتصادى على المستوى الدولى بين كافة الدول وفقا لمعدلات التقدم والنمو بها، وتعتبر الصناعة من أهم المجالات المؤثرة فى هذا التقدم، ويقاس التقدم الصناعى بتقدم الصناعات الوطنية ومدى تأثيرها فى معدلات النمو والدخل القومى. وعلى الرغم من أن المملكة العربية السعودية من الدول ذات الدخل القومي المرتفع إلا أن عائدات الصناعة الوطنية (وبخاصة الصناعات غير النفطية) لا تمثل النسبة المرجوة من الدخل القومي، الأمر الذى يحتاج إلى مراجعة شاملة. ولابد من اتخاذ خطوات تهدف إلى الرقي بالقطاع الصناعي الوطني لكي يظل صامداً في معترك صناعي عالمي لا ينجو فيه إلا الأقوى، ومن هذا المنطلق سيتم استعراض الظروف العامة المؤثرة على الصناعات الوطنية فى المملكة العربية السعودية وتأثير الاتفاقيات

والتكتلات الدولية عليها وكذلك توضيح أثر وأهمية تنمية وتوطين الصناعة، ومن ثم تقديم بعض المقترحات لتنشيط وتنمية الصناعة الوطنية لتكون قادرة على مواجهة التحديات المستقبلية.

٢- الظروف العالمية المحيطة

٢-١ تغيّر الخريطة الصناعية العالمية

تزايدت فى الفترة الأخيرة الاضطرابات العالمية التى دفعت بالصناعات فى كثير من الدول إلى الانكماش بينما أدت إلى ازدهار الصناعات فى دول أخرى. كما تزايدت نتيجة هذه التقلبات والاضطرابات التكتلات والاندماجات والتحالفات الاقتصادية لتقليص تأثير تلك التغيرات والاضطرابات السياسية الدولية على رءوس الأموال وعلى الصناعات المختلفة. وقد صاحب ذلك ظهور عدد من القوى الصناعية الجديدة التى تنامت فيها الصناعات الوطنية. فنرى الهند وقد تنامت فيها صناعة التكنولوجيا والبرمجيات بحيث أصبحت الآن واحدة من المصادر الرئيسية لصناعة البرمجيات على مستوى العالم. بينما انتفضت الصين واحتلت مرتبة عالية فى الصناعات الإلكترونية والصناعات الهندسية بصفة عامة. كما استمرت ماليزيا فى تقدمها الثابت فى النمو الصناعى فى كافة المجالات. وكذلك حال التقدم الصناعى بالنسبة لكوريا واندونيسيا والبرازيل والتى انتهجت مبدأ تخفيض الاعتماد على الواردات الصناعية من خلال تنمية صناعاتها الوطنية.

٢-٢ خصائص التحولات الاقتصادية العالمية على مستوى الثروة الاقتصادية

يصعب حصر جميع هذه الخصائص، إلا أننا نركز على ميزتين أساسيتين هما:

أ) الثروة الاقتصادية الحديثة ثـروة معرفيـة: فبعـد أن كانـت الثـروة الاقتصادية تتشكل من مكونات مادية وخدمية انتقلت إلى مكونات مادية خدمية- معرفية، لذلك فإن دعم المحتوى المعرفي في الإنتاج الاقتصادي أصبح بمثابـة القاسم المشترك للسياسات الحديثة [١].

ب) عوامل الإنتاج الحديثة عوامل رمزية: وتتمثل فـي عوامـل الابتكـار العلمي والتكنولوجي وكذلك الريادة والتنظيم والتسيير والتدبير والكفاءة المهنيـة والقدرة على اجتذاب رأس المال الأجنبي.

٢-٣ *مخاطر التحولات الاقتصادية على الاقتصاد العالمي*

تُعرّض التحولات الراهنة الاقتصاد العالمي إلى جملة من المخاطر يمكـن تلخيصها فيما يلي:

- مخاطر الانكماش: نتيجة لضعف القوة الشرائية.
- تفاقم الثنائية الاقتصادية في اقتصاد الدول النامية: مثل زيادة الهوة بـين الاقتصاد المنتج والاقتصاد الاستهلاكي، وبين اقتصاد العرض واقتصاد الطلب.
- نقص الإنفاق الحكومي على الإعانات الاجتماعية.
- تنامي النـزاعات الحمائية الاقتصادية والتجارية ضد صادرات البلـدان النامية بزعم عدم مطابقة سلع البلدان النامية للمعايير الدولية خصوصا إذا كانت سلعا غذائية.

٣- المؤشرات الاقتصادية لبعض دول العالم

أدت الاضطرابات والتقلبات السياسية التى حدثت فى العالم إلـى تغييـرات كبيرة فى اقتصاديات كثير من دول العالم خلال العقدين الأخيرين مـن القـرن

العشرين. فقد انحسر معدل النمو الاقتصادى فى الدول الكبرى، بينما ارتفع فـــى دول أخرى مما أدى إلى ظهور قوى اقتصادية عالمية جديدة. وفى الوقت نفسه انكمشت معدلات النمو فى كثير من دول العالم الفقيرة مما زادها فقراً وضـــعفا سياسياً، ويوضح الشكل (١) متوسطات النمو الاقتصادى فى بعض دول العـــالم خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٠م [٢]، حيث يلاحظ ما يلى:

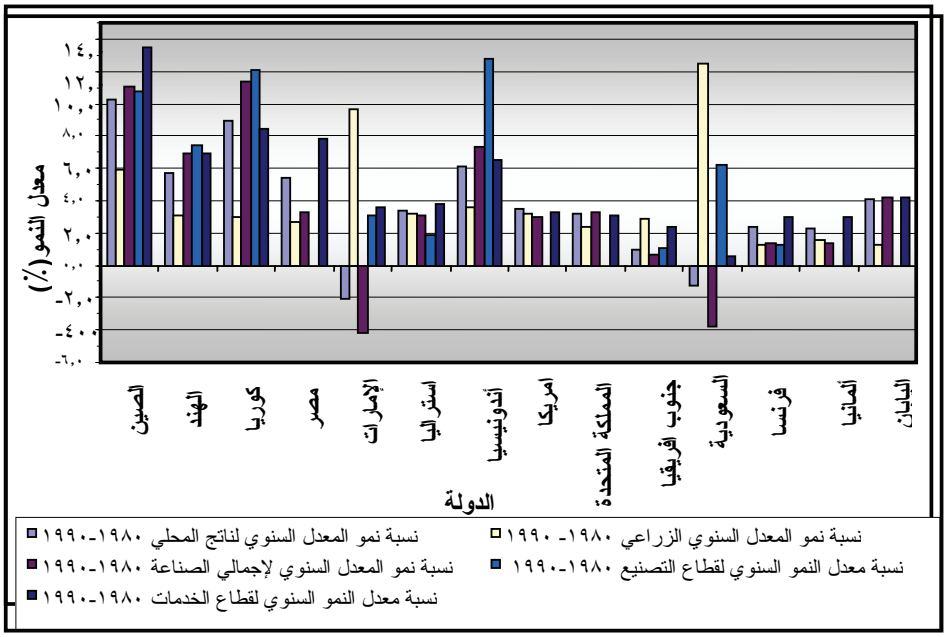

المصدر: تم أخذ البيانات من المراجع [١٣،٩،٢] لإعداد هذا الشكل.

شكل (١). متوسط النمو الاقتصادي السنوي لـــبعض دول العـــالم خـــلال الفتـــرة١٩٨٠-١٩٩٠م.

▪ تأتى الصين فى مقدمة الدول التى ارتفع فيها المعدل السنوى لنمو الناتج القومى بمعدل ١٠,٨ ٪ تليها كوريا ثم إندونيسيا، يليها كل من الهنـــد ومـــصر.

بينما تتراوح معدلات النمو فى الدول الصناعية الكبرى بين ٢,٣ و ٣,٥٪، وتنخفض بشدة فى السعودية إلى – ١,٣ ٪ وفى الإمارات إلى أقل من –٢,١ ٪.

- حققت السعودية أعلى معدل سنوى فى مجال النمو الزراعى حيث حققت معدل نمو ١٢,٥٪ ، تليها الإمارات ثم الصين. بينما حققت كل من الهند ومصر وكوريا واستراليا وأمريكا والمملكة المتحدة معدلات نمو تتراوح بين ٣,٥ إلى ٢,٤٪ فى الوقت الذى انخفض فيه معدل النمو الزراعى السنوى فى بقية الدول الصناعية الأخرى إلى أقل من ٢٪.
- حققت كوريا أعلى معدل نمو سنوى فى قطاع الصناعة حيث وصل المعدل إلى ١١,٤٪ تليها الصين، وإندونيسيا، والهند، واليابان. وتأتى مصر والمملكة المتحدة واستراليا والولايات المتحدة بمعدلات نمو ٣,٣ و٣ و٣ و٣,١ و٣٪ على التوالي، ثم فرنسا وألمانيا ١,٤٪، بينما انخفض هذا المعدل فى السعودية والإمارات إلى –٣,٨ و –٤,٢٪ على التوالى.
- حققت اندونيسيا أعلى معدل نمو سنوى فى قطاع التصنيع حيث بلغ معدل النمو ١٢,٩٪ تليها كوريا ثم الصين والهند. وتأتى السعودية بمعدل نمو ٦,٢٪ ثم الإمارات بمعدل ٣,١٪ بينما كانت معدلات النمو فى باقى الدول بين ١,٩ إلى ١,١٪.
- حققت الصين أعلى معدل نمو فى قطاع الخدمات (١٣,٥٪) تليها كوريا ومصر والهند وإندونيسيا ثم باقى الدول بمعدل نمو بين ٤,٢ و ٣٪ بينما انخفض هذا المعدل فى السعودية إلى ٠,٦ ٪.

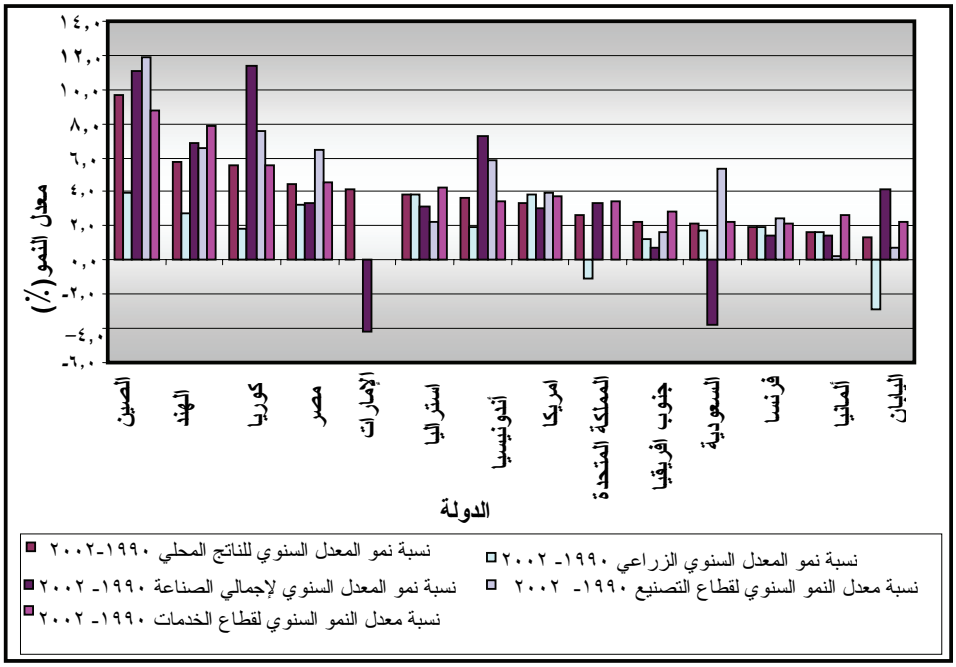

المصدر: تم أخذ البيانات من المراجع (١٣،٩،٢) لإعداد هذا الشكل.

شكل (٢). متوسط النمو الاقتصادي السنوي لبعض دول العالم خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٢م.

كما يوضح الشكل (٢) معدلات النمو لنفس الدول فى الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٢م[٢]، ويلاحظ ما يلى:

- استمرت الصين فى مقدمة الدول ذات المعدل السنوى المرتفع لنمو الناتج القومى بمعدل ٩,٧٪ تليها الهند ثم كوريا ثم مصر والإمارات. بينما تراوحت معدلات النمو فى الدول الصناعية الكبرى بين ٣,٨ و ٢,٢٪ ، و ارتفع فى السعودية إلى ٢,١٪.
- تأتى الصين فى المقدمة فى مجال النمو الزراعى حيث حققت معدل نمو ٣,٩٪، تليها استراليا والولايات المتحدة الأمريكية ثم مصر، ثم كل من الهند

وإندونيسيا وفرنسا وكوريا. فى الوقت الذى انخفض فيه معدل النمو الزراعى السنوى فى السعودية من ١٢,٥ إلى١,٧٪.

- تبادلت كوريا والصين مقدمة أعلى معدل نمو سنوى فى قطاع الصناعة حيث ارتفع المعدل فى الصين من ١١,١ إلى ١٢,٦٪ وانخفض فى كوريا من ١١,٤ إلى ٦,٢٪ ثم الهند تليها مصر وإندونيسيا والولايات المتحدة الأمريكية ثم استراليا، بينما ارتفع فى السعودية من -٣,٨ إلى ١,٨٪. وانخفض المعدل فى اليابان من ٤,٢ إلى ٠,٠٪ وفى ألمانيا من ١,٤ إلى -٠,١٪.
- حققت الصين أعلى معدل نمو سنوى فى قطاع التصنيع حيث بلغ معدل النمو ١١,٩٪ تلتها كوريا ثم الهند ومصر وإندونيسيا، تليها السعودية بمعدل نمو ٥,٤٪ بينما كانت معدلات النمو فى باقى الدول بين ٣,٩ إلى ٠,٢٪.
- استمرت الصين صاحبة أعلى معدل نمو سنوى فى قطاع الخدمات وإن انخفض عن فترة الثمانينيات ليصل المعدل إلى ٨,٨٪ تليها الهند ثم كوريا ثم مصر، تليها استراليا. وتأتى باقى الدول بمعدلات نمو بين ٣,٧ و ٢,١٪ بينما ارتفع فى السعودية من ٠,٦ إلى ٢,١٪.

٤- تجارب ناجحة لبعض الدول

مع الأخذ بعين الاعتبار اختلاف الظروف الاقتصادية التي تواجهها كل دولة من دول العالم، إلا أن هناك بعض قصص النجاح للكثير من الدول والتى تعكس العديد من الخصائص التي تشترك فيها جميعاَ. فالصين أصبحت واحدة من أكبر الدول في معدلات النمو الاقتصادي، وفي قطاع الصناعة بخاصة، حيث إنها مثال لتجربة ناجحة يمكن أن يستفاد منها بما يتماشى مع إمكانات ومصادر وسياسات المملكة، ولقد اتخذت الصين من أجل الوصول إلى تلك المكانة الصناعية العديد من الخطوات خلال العقود الخمسة الماضية [١١، ١٢] مثل العمل

الدءوب على توطين التقنيات، ورفع كفاءة القوى العاملة، والاهتمام بالبحث والتطوير، وإنشاء الهيئات المتخصصة في وضع السياسات والتشريعات الصناعية التي تنهض بها، والانفتاح على العالم وفتح باب الإستثمار الأجنبي، وإنشاء المناطق الصناعية، وتخفيض الضرائب، والنهوض بالمشروعات الصغيرة و المتوسطة، وتبسيط إجراءات الترخيص للمصانع، وتوفير المعلومات و الإحصاءات، الأمر الذي ساهم في أن يرتفع إجمالي الناتج المحلي الفعلي في عام ٢٠٠٦م إلى ١٠٪ كما هو متوقع حسب بيانات صندوق النقد الدولي [١٣] . كما أن دولاً صغيرة، مثل سنغافورة وأيرلندا [٣]، اتبعت بشجاعة سياسات اقتصادية مفتوحة شجعت التجارة والاستثمار، وتقدم لنا كل من سنغافورة وأيرلندا مثلاً حياً على ما يمكن أن تحققه دولة تقرر أن تصبح دولة متقدمة في ظل الظروف العالمية الحالية، وإحداث نهضة اقتصادية وصناعية يمكن أن يحتذى بها بالنسبة لباقى الدول النامية، ويمكن تلخيصها كالتالى:

- قبول العولمة والاستفادة منها بدلاً من أن تهمشها.
- تحديد ووضوح الرؤية، وهو أن تصبح دولة متقدمة اقتصاديا وصناعيا، وتحديد كيفية الوصول إلى الهدف، ومعرفة العقبات وكيفية تجاوزها.
- تطوير نظام إداري جيد وواضح يواجه الفساد ويضع القوانين الصارمة لتحقيق ذلك.
- إيجاد آليات ودليل للإجراءات الواضحة والخطوات المحددة لكل عمل والزمن الذي يستغرقه كل إجراء، وصلاحيات الموظفين.
- القيادة الواعية التى تقود الناس لتحقيق الأهداف.
- الاهتمام بشكل جوهرى بالتعليم، وإنشاء مؤسسات تدريبية جيدة.
- إنشاء وحدة للتأكد من سلامة التنفيذ للاطمئنان على تنفيذ التعليمات بكل دقة.

- أن يعمل القطاعان العام والخاص معاً ويتفقان على رؤيـــة اســـتراتيجية واحدة ووضعها موضع التنفيذ.

٥- منظمة التجارة العالمية وتأثيرها على اقتصاديات المملكة

لقد تم تأسيس الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتي تعتبـــر أول نـــواة لمنظمة التجارة العالمية الحالية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانيـــة. وتـــضمنت الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية أحكاما خاصة تأخذ بعين الاعتبـــار توازنـــا ضروريا بين حماية الإنتاج المحلي وزيادة معدلات التجارة الدولية. وقد نجحت الدول الموقعة على اتفاقية "الجات" في تخفيض التعرفة الجمركية بصفة عامـــة على المنتجات المصنعة, من متوسط يتجاوز ٤٠ ٪ إلى نحـــو ٥ ٪ حاليـــا [٥]. وتضمنت اتفاقيات منظمة التجارة العالمية حول تحرير التجـــارة الدوليـــة عـــدة أحكام نوجزها فيما يلي [٦]: تخفيض القيود الجمركية، وفـــتح الأســـواق أمـــام الواردات، وتخفيض دعم الإنتاج، والتزام الدول المتقدمة بتخفيض قيمة الـــدعم الكلي بمقدار معين خلال فترة محددة.

٥-١ *الإيجابيات المحتملة لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية*

من المتوقع أن تستفيد الدول العربية من التحـــولات الاقتـــصادية العالميـــة وخصوصا التغيرات المتعلقة بتحرير التبادل التجاري. إلا أن الـــدول العربيـــة تختلف فيما بينها حسب درجة تأثرها واستفادتها تبعا لهيكل صادراتها ووارداتها. فالدول العربية التي تعتمد على الصادرات ستستفيد من فتح الأســـواق العالميـــة نتيجة لتخفيض القيود الجمركية وغير الجمركية وستستفيد أيضا وبصفة عامـــة من فتح الأسواق أمام صادراتها. وستستفيد كذلك الدول العربية من ضبط قواعد السلوك فيما بينها، ومن إنشاء محكمة لتسوية المنازعات الناشئة عن العلاقـــات التجارية اعتمادا على القواعد العامة الواردة في الاتفاقيات الدولية.

٥-٢ المخاطر بالنسبة للمملكة العربية السعودية

من غير الممكن لبلد نام مثل المملكة أن يعيش بمعزل عن التكتلات الاقتصادية التي تمثل منظمة التجارة العالمية أحد أهم صورها. وضمن هذا الإطار دخلت المملكة في مفاوضات شاقة مع المنظمة، وعلى ضوئها اتخذت المملكة العديد من الإجراءات والإصلاحات الاقتصادية من أجل الإيفاء بمتطلبات المنظمة، كما قامت بسن العديد من التشريعات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي وحقوق الملكية الفكرية.

إن انضمام المملكة لهذه المنظمة وفقاً لمتطلباتها دون العناية بتطبيق البنود الخاصة والتفضيلية في اتفاقات المنظمة المختلفة لصالح المملكة، وكذلك تطبيق القرار المعني بالإجراءات لصالح الدول النامية والأقل نمواً، والقرار المعني بالإجراءات الخاصة بالآثار السلبية المحتملة لبرنامج الإصلاح على الدول النامية والأقل نمواً، سوف يعرض صناعات المملكة إلى منافسة السلع الأجنبية، ويضعف بالتالي من قدرة الصناعات المحلية ويفرض تحديات وقيوداً جديدة على الصناعات الاستهلاكية؛ وفي هذا الصدد فإن المخاطر المحتملة للوفاء بمتطلبات منظمة التجارة العالمية تتمثل فيما يلي:

١ــ حيث إن القطاع الصناعي السعودي غير البترولي حديث عهد، إذ لا يتجاوز عمره أكثر من ثلاثين عاماً، لذا فمن الخطأ تعريضه إلى منافسة شرسة من قبل الشركات الصناعية للدول المتقدمة حيث يقل التوازن، الأمر الذي قد يؤدي إلى انحسار كثير من منشآته ومن ثم خروجها من السوق.

٢ــ إن سياسة الإغراق التي قد تمارسها بعض الدول يجعل الصناعات السعودية غير قادرة على المنافسة مهما بذلت من جهد في الأفق المنظور، ويضاعف من صعوبة تطبيق إجراءات مكافحة الإغراق مقارنة بالإجراءات الحالية.

٣ــ إن إلغاء الرسوم الجمركية قد يؤدي إلى انخفاض في الكفاءة الإنتاجية للصناعة السعودية، حيث تشير العديد من الدراسات على الصناعات التحويلية بالمملكة إلى أن لهذه الرسوم الجمركية دوراً مهماً في زيادة الكفاءة الإنتاجية للصناعة، بالرغم من تواضع مساهمتها في إجمالي الناتج المحلي.

٤ــ هناك مخاوف بعد انضمام المملكة لهذه المنظمة من تراجع أداء الاقتصاد الوطني. فمن الواضح أن متطلبات المنظمة، وبالأخص مايتعلق منها بتحرير التجارة الدولية، تعمل على هدر التنمية أو التغيير الهيكلي للاقتصاد مقابل المصالح التجارية، وتعمد إلى عدم التمييز بين أثر تحرير التجارة الدولية والاستثمارات الأجنبية في رفع معدل النمو، وأثره في تغيير هيكل الناتج المحلي.

٥-٣ مواجهة تحديات تطبيق الاتفاقية بالنسبة للمملكة

وإزاء هذه التحديات أو المخاطر وعدم قدرة قطاع الصناعات غير النفطية لدى المملكة على المنافسة والعوائق غير الجمركية التي توضع أمام صادراتها من الصناعات البتروكيماوية والصناعات المعدنية الأساسية، فإنه من المفضل بالنسبة لصانعي قرار انضمام المملكة لهذه المنظمة اعتماد "المنهج التدريجي" القائم على أساس التحرير التدريجي للتجارة الدولية في السلع الصناعية، حيث تؤكد الدراسات العلمية أن تطبيق هذا النموذج قد ساهم في زيادة معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كثير من الدول ومنها بولندا والصين. ومن منظور اقتصادي تام فإنه يتعين ما يلي [٧]:

١) أن تبدأ مرحلة التحرير التدريجي للتجارة في السلع الصناعية التي تتمتع فيها المملكة بقدرة تنافسية عالية، كسلع البتروكيماويات والصناعات المعدنية الأساسية.

٢) يجب التباحث مع الدول الصناعية على تخفيض الضرائب على البترول ومنتجاته والتي أثرت على أسعاره للمستهلك النهائي.

٣) حث الدول الصناعية على إعادة النظر في استخدام أنواع الوقود البديل بذريعة تحقيق أمن الطاقة أو المحافظة على سلامة البيئة.

٤) إحداث تغيير متوازن في الهيكل الإنتاجي للاقتصاد السعودي يعمل على تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة مبنية على زيادة معدل التصنيع.

٥) إصلاح الهيكل الاقتصادي السعودي وأن يشارك القطاع الخاص في صياغة رؤية مشتركة إزاء التفاوض مع المنظمة.

٦) التأكيد على ضرورة البدء بإجراء إصلاحات عاجلة تتمثل في إصدار الأنظمة واللوائح وتطوير الجوانب الإدارية والفنية في دور القضاء.

٧) أن يكون للمملكة دور فاعل ومشارك في عملية صنع القرار في أي لجنة من اللجان العاملة في المنظمة كي يتاح لها الدفاع عن مصالحها.

٨) الارتقاء بقدراتنا الوطنية في مجال تكنولوجيا المعلومات والتجارة الإلكترونية وذلك من خلال المنظمة والاتفاقيات الدولية.

٦- منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

٦-١ فكرة عامة

بموجب هذه الاتفاقية ستجري عمليات التبادل للمنتجات الوطنية في البلدان المنضمة إلى الاتفاقية بإعفاء كامل للرسوم الجمركية والضرائب المماثلة علاوة على عدم وجود ما يمنع هذه المنتجات من دخولها إلى الأسواق العربية. وتضمن اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي أصبحت نافذة حاليا، أن تقوم الدول الأعضاء بإنشاء منطقة للتبادل الحر فيما بينها وبصفة تدريجية حتى يناير عام ٢٠٠٥م أو ابتداءً من دخول الاتفاقية حيز النفاذ.

وتتمثل بنود البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في: التحرير التدريجي للتبادل التجاري بين الدول العربية، وصولاً إلى منطقة تجارة حرة عربية، وإلغاء القيود غير الجمركية على حركة التجارة بين الدول العربية، وتبادل المعلومات والبيانات الخاصة بالتجارة، ووضع آلية لتسوية المنازعات التجارية بين الدول العربية، ومنح معاملة تفضيلية للدول العربية الأقل نموا، والتشاور بين الدول العربية الأعضاء حول الأنشطة الاقتصادية الأخرى المرتبطة بالتجارة، مثل البحث العلمي والتشريعات وحماية الملكية الفكرية.

٦-٢ *تأثير منطقة التجارة الحرة العربية على اقتصاد المملكة*

إن الصناعات الوطنية ستتأثر سلبا وإيجابا بأحكام المنطقة. ولعل من أهم الآثار الإيجابية لهذه المنطقة أنها تسمح بانسياب السلع إلى أسواق الدول العربية مستفيدة من الإعفاءات الجمركية وبالتالي زيادة كفاءة الصناعة السعودية والتوسع فيها وزيادة رأس المال المستثمر وما يتبع ذلك من تحسن في الأداء الاقتصادي. أما أهم الآثار السلبية للمنطقة، فهي منافسة السلع العربية للسلع الوطنية وهذا يتطلب إزالة كافة الأعباء عن الصناعة الوطنية ومساواتها بالأعباء التي تتحملها الصناعات العربية، ومثال ذلك الإلغاء الكامل للرسوم الجمركية على المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج، وتهيئة الأراضي الصناعية، وتقديم الدعم الفني والمالي المسموح به وفق القواعد الدولية للمنشآت الصناعية والزراعية، وإعداد الكوادر البشرية المؤهلة لدراسة تأثر مختلف الصناعات بالممارسات غير المشروعة في التجارة الخارجية خاصة ما يتعلق منها بمكافحة الإغراق أو الدعم غير المشروع أو الزيادة الطارئة أو المفاجئة في الواردات، وهي الحالات التي تعطي الحق للدولة في اتخاذ إجراءات وقائية لحماية الصناعة الوطنية من خلال فرض قيود كمية أو رسوم تعويضية [٨].

٧- القطاع الصناعى بالمملكة العربية السعودية

عند النظر إلى الموقف الحالى للسوق السعودى فى مجال الصناعة والخدمات، نجد أن المنتجات الصناعية السعودية مازالت فى حاجة إلى تدعيم، حيث تعتبر فى مراحل النمو الأولى، وذلك لمحاولة تغطية الاحتياجات المتزايدة لارتفاع معدلات الدخل القومى، ومع وجود مساحة كبيرة من المنتجات المستوردة فى الوقت الحالى، ومع انضمام المملكة إلى الاتفاقية. والأمر لا يتوقف فقط عند منظمة التجارة العالمية والمخاطر المتوقعة منها بل يمتد أيضا إلى اتفاقية تحرير التجارة الخليجية والمقرر العمل بها فى عام ٢٠٠٧ م[١٤]. كما أن هناك أيضا اتفاقية تحرير التجارة العربية التى بدأ تطبيقها وتفعيلها اعتبارا من بداية عام ٢٠٠٥م.

٧-١ *مؤشرات أداء القطاع الصناعى بالمملكة*

يوضح الشكل (٣) تطور المؤشرات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية [٢] كما يلي:

- ارتفاع مؤشر متوسط الدخل العام فى المملكة خلال فترة التسعينيات إلى ثلاثة أمثاله فى الثمانينيات.
- انخفاض مؤشر النمو الزراعى خلال نفس الفترة وذلك لاتجاه المملكة نحو التركيز على البترول ومشتقاته، والانصراف عن مشروع القمح الذى كان قد حقق طفرة فى معدل النمو الزراعى فى تلك الفترة.
- ارتفاع مؤشر النمو الصناعى العام فى المملكة فى فترة التسعينيات إلى ثلاثة أمثال قيمته فى الثمانينيات وذلك للتركيز على البترول ومشتقاته.
- انخفاض مؤشر النمو فى مجال التصنيع بنسبة ضئيلة خلال فترتى المقارنة.

- ارتفاع مؤشر النمو فى صناعة الخدمات إلى ما يقارب أربعة أمثال قيمته فى الثمانينات.

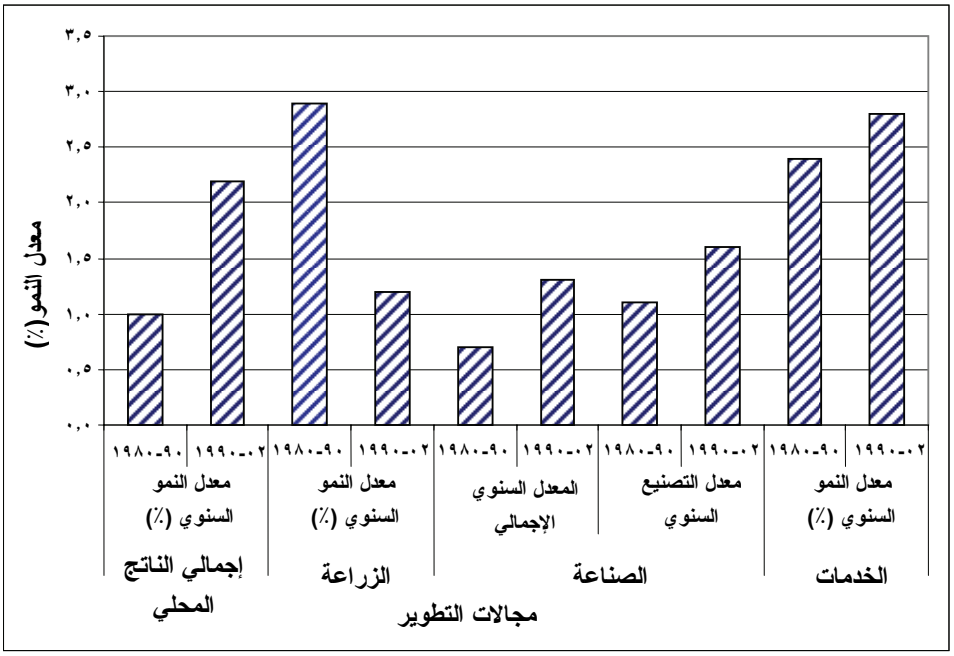

المصدر: تم أخذ البيانات من المراجع [١٣،٩،٢] لإعداد هذا الشكل.

شكل (٣). متوسط النمو الاقتصادى السنوى للمملكة العربية السعودية خلال ١٩٨٠-٢٠٠٢م.

وبالوقوف على أحدث مؤشرات أداء القطاع الصناعي السعودي يلاحظ أن معدل النمو السنوي المتوسط للناتج المحلي الإجمالي قد ارتفع في الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٤م إلى ٣,٤٪، كما بلغ معدل النمو السنوي المتوسط للقيمة المضافة للقطاع الصناعي في نفس الفترة ٤,٨٪، ويوضح الجدول (١) تفاصيل مؤشرات أداء القطاع الصناعي في تلك الفترة [٩]. وجدير بالذكر أن بيانات صندوق النقد الدولي تؤكد ارتفاع معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي في المملكة إلى ٥,٢ و ٦,٥٪ في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥م على الترتيب، بينما من

المتوقع أن يصل إلى ٦,٣ و ٦,٤٪ في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧م على الترتيب [١٣، ١٥].

جدول(١). مؤشرات أداء القطاع الصناعي/ خطة التنمية السابعة.

المؤشر	القيمة (بليون ريال)		معدل النمو السنوي المتوسط الفعلي (٪)	معدل النمو السنوي المتوسط المستهدف (٪)
	١٤٢٠/١٩هـ (١٩٩٩م)	١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤م)		
القيمة المضافة للقطاع الصناعي	٦٢,٨	٧٩,٥	٤,٨	٥,١
القيمة المضافة لصناعة تكرير الزيت	١٨,٠	٢٠,٥	٢,٦	١,١
القيمة المضافة للصناعة البتروكيماوية	٦	٧,٤	٤,١	٨,٣
القيمة لمضافة للصناعات التحويلية الأخرى	٣٨,٨	٥١,٦	٥,٩	٧,٢
الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي	٤٣٣,٢	٥٢٥,٣	٣,٩	٤,٠
الناتج المحلي الإجمالي	٦٠٣,٦	٧١٤,٩	٣,٤	٣,٢
الصادرات الصناعية	١٨,٩	٥٢,٢	٢٢,٥	٨,٣
الاستثمارات الصناعية	٢٢,٩	٢٠,٦	-٢,١	١٤,٣
القوى العاملة في القطاع الصناعي (ألف عامل)	٦٣٨,٥	٦٥٠,٦	٠,٤	٢,٣

٢-٧ إنجازات المملكة فى القطاع الصناعى

لقد خطت المملكة خطوات جادة نحو تنمية وتدعيم الصناعة الوطنية وقامت بتوفير العديد من مقومات قيام صناعة وطنية، وجذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية. فقد قامت المملكة بتوفير المناطق الصناعية وتقديمها بأسعار زهيدة والتي بلغ عددها أربع عشرة مدينة صناعية منتشرة في مختلف مناطق المملكة، بالإضافة إلى المدينتين الصناعيتين في الجبيل وينبع.كما قدمت العديد من

الإعفاءات الجمركية على العديد من مستلزمات القطاع الصناعي الأمر الذي يشجع المستثمرين على التصنيع وتطوير قدراتهم التصديرية والتنافسية داخل وخارج المملكة، كما تم توفير التمويل الميسر للمشاريع الصناعية من خلال صناديق الإقراض المتخصصة، وهذا علاوة على التحسين المستمر للبيئة الاستثمارية، بالإضافة إلى تطوير العلاقات التجارية الدولية سواء الثنائية أو متعددة الأطراف وتوظيفها لخدمة الصناعة الوطنية [١٥]. كما عملت المملكة على تشجيع القطاع الصناعي الخاص في كافة المجالات الصناعية كخطوة على طريق تقليل اعتماد المملكة على القطاع النفطي وتعظيم نسبة الصناعات الأخرى في الناتج المحلي. وكذلك لتشغيل أكبر عدد من الأيدى العاملة بهدف تقليل نسبة البطالة.

ولقد أدت هذه الخطوات إلى التزايد المستمر في أعداد المصانع المرخصة في العديد من الأنشطة الصناعية، ويوضح الجدول (٢)[١٠] تطور قيام الصناعات فى المملكة من واقع بيانات المصانع التى تم الترخيص لها خلال الفترة ١٩٨١-٢٠٠٤م.

ويتضح من الجدول (٢) أن معدل النمو فى عدد المصانع التى تم التصريح لها خلال ربع القرن الماضي قد ازداد بشكل واضح و ذلك فى مختلف الصناعات (بنسبةحوالي ٣٣٠٪) وعلى الأخص الصناعات الجلدية والمنسوجات والملابس والتى زادت بنسبة ١١٥٪ خلال عشر سنوات (الفترة من ١٩٩٤ إلى ٢٠٠٤م) تليها الصناعات الكيماوية والبترولية والتى زادت بمعدل ٩٩٪ و الصناعات الخشبية ومنتجات الأخشاب والتى زادت بمعدل ٩٠٪ خلال نفس الفترة، ثم صناعة الأغذية والمشروبات بنسبة ٦٦,٨٪ تليها صناعة المنتجات المعدنية وصناعة آلات ومعدات الورش والتى زادت بمعدل يصل إلى ٥٦,٩٪،

و قد كان إجمالي الزيادة في عدد المصانع المرخصة خلال تلك السنوات العشر ٦٣,٥٪. وبالإضافة إلى ما سبق فإنه يجرى في الفترة الحالية التخطيط لإنشاء عدة مشروعات ضخمة في المجالات الصناعية والخدمية تقدر قيمتها بحوالي ٢٨٣ بليون دولار، وتصل إلى حوالي ٧٠٠ بليون دولار خلال العشرين عاماً القادمة [١٦] .

جدول (٢). تطور أعداد المصانع التى تم الترخيص لها خلال الفترة من ١٩٨١ إلى ٢٠٠٤م.

القطاع الصناعي	١٩٨١	١٩٨٥	١٩٨٩	١٩٩٤	٢٠٠١	٢٠٠٤
صناعات الأغذية والمشروبات	١٤٤	٢١٦	٢٧٥	٣٤٦	٥٣٩	٥٧٧
الصناعات الجلدية والمنسوجات والملابس	١٥	٢٥	٤٠	٨١	١٦٧	١٧٤
الصناعات الخشبية ومنتجات الأخشاب	٢٧	٤٦	٧٠	١٠٠	١٧٤	١٩٠
صناعة المنتجات الورقية والطباعة والنشر	٧٠	١٠٤	١١٩	١٤٨	٢١١	٢٢٦
صناعات كيماوية وبترولية وفحم وبلاستيك ومطاط	١١٦	٢٠٠	٢٧٣	٣٩٩	٦٩٣	٧٩٥
صناعة مواد البناء والخزفيات والزجاج	٢٢٥	٣٠٩	٣٥٩	٤٣٩	٥٧٠	٥٨٥
الصناعات التعدينية	٤	٦	٨	١٠	١٢	١٦
صناعة المنتجات المعدنية ومعدات وآلات الورش	٢٢٦	٣٦١	٤٨٤	٦٣٣	٩٤٨	٩٩٣
صناعات أخرى	١٠	٢٥	٤٥	٥٧	٨٣	٨٠
النقل والتخزين	١٣	٢١	٢١	٢١	٢١	١٦
الإجمالى	٨٥٠	١٣١٣	١٦٩٤	٢٢٣٤	٣٤١٨	٣٦٥٢
معدل النمو		٥٤ ٪	٢٩ ٪	٣١ ٪	٥٢ ٪	٦٨٪

وبرغم ما تم من إنجازات بالمملكة العربية السعودية في القطاع الصناعي، إلا أنه مازالت هناك تحديات وصعاب في طريق الوصول بالصناعة السعودية إلى القدرة الفائقة على المنافسة، ونظراً للتحديات التي تواجه الصناعة الوطنية في الآونة الأخيرة، فإنه يلزم اتخاذ المزيد من الخطوات لتدعيمها وتطويرها وتنميتها، حتى تكون قادرة على المنافسة في السوق العالمية الشرسة التي لا تفسح مجالاً للكيانات الضعيفة أو دون المستوى.

٧-٣ القدرات المطلوب توافرها في الصناعة الوطنية لمواجهة التحديات

ومن أجل تدعيم الصناعة الوطنية وتنميتها يجب أن تتمتع الصناعة الوطنية ببعض القدرات التى تجعلها قادرة على مواجهة التحديات المستقبلية، والتي نوضحها فيما يلي:

٧-٣-١ استغلال الموارد والإمكانيات المتاحة

وتتضمن الأنشطة التالية: تطوير مهارات الأيدي العاملة، تحقيق الاستفادة القصوى من الموارد الأخرى (المنشآت، والمعدات والأجهزة، والمواد)، وتطبيق الأساليب العلمية فى تخطيط ومراقبة الإنتاج، وتطبيق الأساليب العلمية فى تخطيط ومراقبة المخزون، وتطوير وزيادة كفاءة العمليات، وتحسين وزيادة فاعلية خطوط الإمدادات.

٧-٣-٢ تطوير القدرات

وتتضمن الأنشطة التالية:تطوير المنتجات، وتنمية وتوطين الأيدي العاملة، وتطوير وتأهيل المعدات والأجهزة، وتطوير استخدام المواد، وتوطين التقنيات، وتطوير وتنشيط القنوات التسويقية، وتنمية وتطوير القدرات البيعية.

٧-٣-٣ تقليص الاعتماد على المنتجات والعمالة الخارجية

وتتضمن الأنشطة التالية: رفع نسبة الأيدي العاملة الوطنية (السعودة)، والبحث عن بدائل المواد الخام المستوردة، وتنشيط تصنيع المعدات وقطع الغيار، والعمل على توطين التقنيات الحديثة.

٧-٣-٤ المنافسة ومواجهة التحديات الخارجية

وتتضمن الأنشطة التالية: تقديم إنتاج وفير يفى بمتطلبات السوق المحلية أوّلا، والاهتمام بالجودة العالية للمنتجات، والتأكيد على أهمية عنصر التكلفة التى

تتناسب مع مستوى الجودة، وتطوير وتفعيل الخطط التسويقية، وتنمية وتطـــوير القدرات البيعية لأجهزة التسويق.

٨- المحاور الرئيسية لتوطين وتنمية الصناعات الوطنية

يجب أن يكون هناك تطوير شامل على جميع المحاور الرئيسية التي تـــؤثر بصورة مباشرة على توطين وتنمية الصناعة الوطنية، وهي: الاقتصاد الوطني، قطاع الصناعة، الشركات.

٨-١ الاقتصاد الوطني

- إبراز رؤية قوية وفعالة وواقعية للقيادة تركز على النتائج، وليس الشعارات.
- رؤية واضحة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر ووضعه ضمن المهام الرئيسية للحكومة.
- التركيز القوي على البنية التحتية والتكنولوجيا: يشمل ذلـــك المتطلبـــات الأساسية، مثل الموانئ والطرق والمطارات والاتصالات السلكية واللاسلكية.
- تطوير السياسات والإجراءات والأنظمة والقوانين.
- التركيز القوي على التعليم، بما في ذلك التعليم الفني، وتحقيق مستويات تعليم عالية.
- جمع البيانات التفصيلية الصحيحة عن جميع الأنشطة الاقتصادية المختلفة.
- توفير المعلومات والإحصاءات على المستوى الوطنى.
- إبرام اتفاقات دولية لمساندة واردات المدخلات الصناعية ودعم صادرات المنتجات.
- تكوين هيئات ومنظمات اقتصادية وقطاعية نوعية فاعلة.

- فرض رقابة صارمة على الأموال العامة لضمان الاستقرار الاقتصادي الإجمالي.
- رصد موازنات خاصة لعملية البحث والتطوير المستمر.
- التحسين المستمر في الإجراءات الإدارية، ومحاربة البيروقراطية، وتسهيل جميع الخدمات الإدارية المتعلقة بإقامة مشاريع الأعمال.

٨-٢ *قطاع الصناعة*

- القيادة القوية العلمية المخلصة على أعلى المستويات.
- إعداد قاعدة بيانات تفصيلية.
- توفير المعلومات والإحصاءات الصناعية.
- وضع استراتيجيات للصناعة الوطنية.
- وضع خطط لتحقيق الأهداف الإستراتيجية.
- تسهيل الإجراءات والأنظمة والقوانين، خصوصاً للصناعات الجديدة.
- تشجيع ودعم قيام تكتلات صناعية وطنية على مستوى القطاعات الصناعية الرئيسية.
- ترسيخ بيئة تنظيمية واضحة لتشجيع التنافس والحد من البيروقراطية.
- تشجيع ودعم إنشاء صناعات متوسطة وصغيرة.
- تشجيع دخول الشركات في تحالفات وشراكات مع شركات صناعية دولية مماثلة.
- التطلع الإيجابي إلى أصحاب المشروعات الريادية باعتبارهم وطنيين يستحقون الثناء.
- رصد موازنات خاصة لعملية البحث والتطوير المستمر والتركيز على الإبداع والتكنولوجيا الحديثة.

٨-٣ الشركات

- جمع بيانات عن جميع مكونات الشركة: مواردها، ومدخلاتها، وعملياتها وإجراءاتها، ومخرجاتها.
- إجراء التحليلات اللازمة لهذه البيانات للحصول على المعلومات والإحصاءات التي تساعد على اتخاذ القرارات المناسبة في الأوقات المناسبة.
- القيام بدراسات تشخيصية لتقييم أداء الشركة (الكفاءة، والإنتاجية، والجودة، والتكاليف).
- تطوير مهارات الإداريين وكفاءة الأيدي العاملة من خلال التدريب الفعال المستمر.
- مقارنة أداء الشركة بالشركات المماثلة الوطنية والعالمية Benchmarking.
- الدخول في تكتلات وتحالفات مع شركات وطنية.
- الدخول في تعاون وشراكات مع شركات دولية، والمشاركة في الأسواق العالمية.
- المشاركة في إنشاء صناعات متوسطة وصغيرة.
- دعم ومساندة الصناعات المتوسطة والصغيرة ذات العلاقة.
- وضع خطط لحملات تسويقية فعالة وتنفيذها.
- تطوير القدرات البيعية وإنشاء شبكات توزيع ذات كفاءة عالية.
- رصد موازنات خاصة لعملية البحث والتطوير المستمر.

٩- الخلاصة والاستنتاجات

١- تعتبر الصناعة من المجالات المؤثرة في التقدم الإقتصادي للدول لما لها من تأثير على معدلات النمو والدخل القومي، وقد تغيرت الخريطة الصناعية العالمية

فانكمشت الصناعات فى كثير من الدول نتيجة الاضطرابات السياسية وازدهرت فى دول أخرى، كما حدثت بعض التحولات الاقتصادية الدولية، كان أهمها الانتقال من اقتصاد صناعي تتشكل فيه الثروة من عناصر مادية بحتة إلى اقتصاد معرفي، وأصبحت العوامل الإنتاجية عوامل رمزية أكثر منها عوامل مادية.

٢- تشترك الكثير من الدول ذات التجارب الناجحة فى العديد من الخصائص، فهي تشمل التركيز على التعليم، والسعي النشط لجذب الاستثمارات الأجنبية، والجهود المبذولة لتحرير وتنظيم البيئات التجارية، والالتزام بالتعامل الكامل مع اقتصاد عالمي متغير بسرعة.

٣- خطت المملكة خطوات جادة نحو تنمية وتدعيم الصناعة الوطنية، فقد قامت بتوفير العديد من مقومات قيام صناعة وطنية، وجذب للاستثمارات الوطنية والأجنبية الأمر الذي يشجع المستثمرين على التصنيع وتطوير قدراتهم التصديرية والتنافسية داخل وخارج المملكة، كما عملت على تشجيع القطاع الصناعي الخاص في كافة المجالات الصناعية كخطوة على طريق تقليل اعتماد المملكة على القطاع النفطي وتعظيم نسبة الصناعات الأخرى في الناتج المحلي. ونتيجة للجهود المبذولة إزداد عدد المصانع المرخصة بالمملكة وارتفع معدل النمو السنوي في قطاع الصناعة في ربع القرن الماضي.

٤- هناك تحديات كثيرة أمام الصناعة الوطنية منها أن الوضع السياسي العالمي أصبح أكثر اضطراباً مما أدى إلى وضع إقتصادي عالمي متقلب، واستمرار الزيادات المطردة في تكلفة الإنتاج، وأن الأسواق صارت أكثر انفتاحاً، بالإضافة إلى ازدياد المنافسة على الأسواق وتوجهها لتكون أشد شراسة.

٥- لمجابهة هذه التحديات يجب أن تمتلك الصناعة الوطنية العديد من القدرات التي تمكنها من اقتحام السوق المحلية والعالمية بجودة منتجاتها وقلة

تكلفتها، ومن هذه القدرات استغلال الموارد والإمكانات المتاحة، وتطوير القدرات، وتقليص الإعتماد على العمالة والمواد الخام والمدخلات المستوردة، والمنافسة ومواجهة التحديات الخارجية.

٦- لابد وأن يواكب اكتساب هذه القدرات إجراء تطوير شامل على المحاور الرئيسية التي لها تأثير مباشر على توطين وتنمية الصناعة الوطنية بدءًا بالاقتصاد الوطني بشكل عام وما يحكمه من سياسات وخطط قومية، ومروراً بالقطاع الصناعي بشكل خاص وما يحكمه من هيئات وتشريعات، وانتهاءً بالشركات العاملة في المجالات الصناعية وما يلزمها من تطوير في الأداء وفهم لآليات السوق وتقلباته.

المراجع

[١] **العياري، الشاذلي**, التغيرات الاقتصادية الدولية وأثرها في العالم العربي, *هموم اقتصادية عربية*، (٢٠٠٢م).

[٢] *تقرير البنك الدولى لمؤشرات النمو الاقتصادى*، ٢٠٠٤م.

[٣] *وثيقة رؤية ٢٠٢٠*م، وهي مبادرة قام بها القطاع الخاص الأردني في عام ١٩٩٩م، *http://www.arab-api.org/wps0004.htm#_ftnref18*.

[٤] **الأطرش، محمد** ، حول تحديات الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية, *هموم اقتصادية عربية*، (٢٠٠٣م).

[٥] **عبد السلام، محمد السيد**, الأمن الغذائي للوطن العربي, *سلسلة عالم المعرفة*، **العدد ٢٣٠**، (١٩٩٨م).

[٦] *التقرير الاقتصادي العربي الموحد*, سبتمبر ٢٠٠١م.

[٧] **الميمان، منصور بن عبد الله** ، الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.. وتداعياتها الاقتصادية، *مجلة المال والاقتصاد*، ١٤٢٧/٦/٢٦هـ الموافق ٢٠٠٦/٠٧/٢٢م.

[٨] **العنزى، على** ، *مجلة قمة العرب*، ٢٠٠٥/١/١م.

[٩] **وزارة التخطيط والإقتصاد بالمملكة العربية السعودية**، *خطة التنمية الثامنة بالمملكة العربية السعودية ١٤٢٥/١٤٢٦ – ١٤٢٩/١٤٣٠ هـ.*

[١٠] الموقع الإلكتروني لمصدر المعلومات العربية السعودية (The Saudi Arabian Information Resource) على الشبكة الدولية:
http://www.saudinf.com/main/e52.htm

[١١] **Wang, H.,** Sustainable Industrial Overview of China- Current and Future Perspective, *Development Research Center*, *the State Council*, *PRC*, July 2001.
(*http://unido.org/userfiles/timminsk/RIO10-IND-china-eng.pdf*)

[١٢] **Chopey, N.P.**, China Still Beckons Petrochemical Investments, *Chemical Engineering*, **113** (8): 19-24(2006).

[١٣] **International Monetary Fund**, *World Economic Outlook 2006*, Washington, IMF. DC (2006).

[١٤] **Al-Mansouri, A.K.L. and Claudia Dziobek, C.**, Providing Official Statistics for the Common Market and Monetary Union in the Gulf Cooperation Council Countries- A Case for "Gulfstat", IMF Working Paper, *International Monetary Fund*, February (2006).
(*http://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2006/wp0638.pdf*)

[١٥] **The International Bank for Construction and Development/ The World Bank,** *Global Economic Prospects*, Washington DC., The World Bank (2005).

[١٦] U.S.-Saudi Arabian Business Council website: *http://www.us-saudi-business.org/saudiarabia/Economy.asp*

National Industries in Saudi Arabia: Future Challenges and Confrontation Methods

Seraj Yousef Abed

Industrial Engineering Dept., King Abdulaziz University
Jeddah – Saudi Arabia

Abstract. The successive and fast worldwide economic changes have imposed severe challenges upon the Arab World on the level of world trade liberty and the universe worldwide freedom. These challenges affect severely its political security, economical development, social modernization, and nutrition safety. These international challenges establish a new international system in which the Arab world should integrate either willingly or unwilling. Even though this international system has very high risks, but also it has many opportunities especially for the developing and Arab countries. The best status for each country will be determined according to the level of its efficiency and to its seriousness. The new situations imposed by the international economic unification with its huge markets and the International Trade Organization have its severe impact on all countries. It is necessary for these countries to do their best to overcome the negative consequences and to utilize the positive ones.

Saudi Arabia is making great efforts for localization of its industry through increasing industrial investments, encouragement of the private sector, building the main infrastructure, setting rules and policies that help revive the industrial sector and make it as a source for income besides its oil revenue. In spite of these efforts and achieved successes, the Saudi national industry faces huge challenges presented by the international political and economical fluctuations and the agreements for liberation of international and Arabic trade. According to these agreements, no limits will be imposed on the flow of goods and products from the entire world to the Saudi market. Because the Saudi national industry is at its early stages, it is in bad need for support and development in order to be able to meet high competition in the international market that relies on high quality and low price. In order for Saudi industrial companies to gain competitive edge, it is suggested that they should fully utilize all available resources, develop and increase existing capabilities, and reduce foreign employment, raw materials, and all other inputs. It is also recommended that a major upgrade and enhancement to the performance should be conducted at all levels; national economic level, industrial sector level, and company level. This research studies the situations affecting the national industry in the Kingdom of Saudi Arabia, the effect of international unification and agreements, and the importance of developing and localizing the industry.

This research gives also some recommendations to revive and develop the national industry in order to face competition and confront future challenges.